

مفهوم الشراكة في الاتفاقيات الثنائية "الجزائرية الفرنسية"

عميروش فتحي

أستاذ مساعد "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري - تيزي وزو

مقدمة:

تعتبر العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية مثالا عن مدى تعقد العلاقات الدولية اذ يمكن إدراجها في إطار ما يسميه الفقه الدولي بالتعاون من أجل التنمية وهو أسلوب انتهجته المجموعة الدولية في خمسينيات وستينيات القرن الفارط، والذي يقضي بضرورة مساعدة الدول الأقل تطورا من قبل المستعمر السابق¹ من أجل تحقيق التنمية، كما يمكن لموضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية أن يجد أهميته من ناحية المصالح الاقتصادية² والثقافية التي تجمع البلدين.

ومن خلال النصوص الاتفاقية التي يعتمدها القانون الدولي فإن هذه العلاقات يمكن أن تتجسد عبر تسميات مختلفة من المعاهدة، الاتفاق، الاتفاقية المتعددة الأطراف، الثنائية، الاتفاقيات الدولية، الاتفاقيات الإقليمية، الميثاق، البروتوكول، النظام الأساسي... ويلاحظ أنه ابتداء من سنة 2007

¹ Voir Olga Navarro-flores, Les relations de partenariat nord-sud « du paradoxe au compromis » thèse de doctorat soutenue à l'université du Québec Montréal, Novembre 2006.

² Voir annexe n° 2 sur l'Articulation des interventions de la France avec celles des autres bailleurs de fonds (2007-2011), Voir aussi l'annexe n° 1 sur l'Articulation de la stratégie d'intervention française avec les priorités du pays partenaire.

تم إبرام اتفاقية جديدة شاملة بين الجزائر وفرنسا بمناسبة زيارة الدولة للرئيس الفرنسي "ن. ساركوزي" للجزائر والتي أطلق عليها تسمية "اتفاقية الشراكة" وهو موضوع دراستنا في هذا البحث. والاتفاق في اللغة من التوافق بين شخصين أي وافقه في النظرية، بينما يبدوا تعريف الاتفاقية باللغة الفرنسية (convention) أقرب إلى المعنى المراد فهي "الوفاق الدائم بين أشخاص أو مجموعات". كما تعرف الاتفاقية على أنها "اتفاق أو وفاق يتخذ طابع رسمي بين أشخاص أو مجموعات اجتماعية أو سياسية أو دول".

كما يتم التمييز في فقه المعاهدات الدولية و القانون الدولي نظريا بين نوعين من الاتفاقيات، المعاهدات التشريعية "convention loi" واتفاقات العقود "convention contrat"¹، ويتم التفريق بين النوعين باعتماد معيار شكلي هو آليات اعتماد الاتفاقية، فتمثل الاتفاقات التشريعية كل الاتفاقيات التي تعتمد في إجراءاتها على المصادقة من البرلمان كي تدخل حيز النفاذ بينما يكفي التوقيع بالنسبة للنوع الثاني.

أما المتصفح لمجمل الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر وفرنسا منذ 1962 إلى غاية اليوم يجدها تتناول مواضيع شتى، فمن الاتفاقيات ذات الطابع الدبلوماسي المحض إلى الاتفاقيات ذات الطابع الثقافي والإداري، أو تلك المتعلقة بمنع ومحاربة الازدواج الضريبي، بينما تنظم الاتفاقيات التي تعني بالجانب الاقتصادي وتلك المتعلقة بتنظيم الاستثمار بين الدولتين إلى نوعين

¹ Buffet-Tchakaloff, L'interprétation des traités internationaux par le conseil d'Etat, revue générale de droit international publique, France, n 1, janvier 1991, pp 109 à 124.

خاصين من الاتفاقيات سوف يتم تركيز الدراسة عليهما وهما اتفاقيات التعاون واتفاقيات الشراكة.

في هذا المجال يتوجب إذا تحديد كلى المفهومين مع العلم أنه في بعض الأحيان يطلق على الاتفاقية الصفتين ونكون بذلك أمام اتفاقية تعاون وشراكة، فالمصطلحين لطالما كانا مترادفين، وهنا تتضح ضرورة تحديد مفهوم كل من المصطلحين وضبط التداخل الذي يمكن أن يوجد بينهما، وهنا السؤال حول المدلول القانوني للكلمتين وهل يعني التعاون الشراكة أم هناك فرق بين المصطلحين؟. سنقوم بغرض الإجابة على هذه الإشكالية بدراسة مفهوم الشراكة وتمييزه عن التعاون التقليدي في مختلف مراحل التعاون (المبحث الأول) ثم الشراكة الجزائرية الفرنسية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مرحلة التعاون والصراع من أجل ثروات الباطن.

تعتبر اتفاقيات أيفيان بمثابة حجر الأساس لعلاقات التعاون الجزائرية الفرنسية رغم ما دارت حولها من تساؤلات حول قيمتها القانونية دولياً، نظراً للشكل الذي صدرت فيه إذ تتمثل في مجموعة من الإعلانات الصادرة عن السلطة الفرنسية بما أن الجزائر حينها لم تكن بعد تمثل شخصاً من أشخاص القانون الدولي. على هذا الأساس سندرس فيما يلي أسس التعاون في اتفاقيات أيفيان (المطلب الأول) ثم تجربة التعاون الجزائرية الفرنسية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: اتفاقيات أيفيان وبداية التعاون.

تضمنت اتفاقيات أيفيان الأسس التي تقوم عليها العلاقات الجزائرية الفرنسية لما بعد الاستقلال¹ وهذا بتطرقها لأربع محاور سميت بمجالات التعاون وهي التعاون المالي والاقتصادي، التعاون التقني، التعاون الثقافي وكذلك التعاون من أجل استغلال ثروات الباطن الصحراوي، نتطرق إلى بدايات (الفرع الأول) وأسس التعاون (الفرع الثاني) طبقا لما جاء في هذه النصوص والنصوص التطبيقية لها.

¹ من جهة أخرى فقد حدد الإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي التي تمس بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول بالمطابقة مع ميثاق الأمم المتحدة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 أكتوبر 1970، الأسس والمبادئ التي يجب أن يقوم عليها هذا التعاون وهي سبعة¹، نذكر من بين هذه الأسس:

- الامتناع عن استعمال التهديد أو القوة سواء ضد الوحدة الإقليمية أو استقلال دولة أو بأي طريقة منافية لأهداف الأمم المتحدة.

- مبدأ وجوب حل النزاعات بين الدول بطرق سلمية.

- الالتزام بعدم التدخل في القضايا التي تدخل من ضمن الاختصاص الداخلي لدولة ما.

- الالتزام بين الدول بالتعاون فيما بينهم طبقا للميثاق.

كذلك بالرجوع إلى الأساس القانوني لمفهوم التعاون نجده يتمثل في مقاصد ميثاق الأمم المتحدة المدرجة من خلال القرار رقم 3280 "د-29" المؤرخ في 12 ديسمبر 1974 للجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة في المادة السابعة عشر منه التي تنص على: "التعاون الدولي من أجل الإنماء هو الهدف المشترك والواجب العام لكل الدول وينبغي على كل دولة الآن تمديد العون إلى البلدان النامية في جهودها لتعجيل إنمائها الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تقديم شروط خارجية تناسبها ومدها بمساعدة ايجابية تتماشى مع احتياجاتها وأهدافها الإنمائية مع الاحترام التام لتساوي الدول في السيادة ودون أي شروط تنقص من سيادتها"¹.

الفرع الأول: بدايات التعاون.

في حقيقة الأمر لم تكن اتفاقيات التعاون المسطرة من ضمن اتفاقيات إيفيان لتتجح وهذا نظرا لطبيعتها، إذ نجد من الباحثين في الجزائر من يعيب على هذه الاتفاقيات المكانة الثانوية للمصالح الاقتصادية فيها¹، غير أنه وبالرجوع للمناخ الذي تمت فيه هذه الاتفاقيات يظهر أنه لم يكن لـ ش. ديقول أن يواجه الشعب الفرنسي بالتخلي على الجزائر المستعمرة و في نفس الوقت بناء علاقة اقتصادية قوية مع هذه الأخيرة.

"الأهم هو الوصول إلى اتفاق يتضمن وقف إطلاق النار ثم تقرير المصير طالما لا ينجر عن هذا الاتفاق انقلاب مفاجئ للوضعية المادية والسياسية للأوربيين، التواجد العسكري الفرنسي في الجزائر، للشروط العملية التي يتم بموجبها استغلال البترول والغاز، وأخيرا للعلاقات الاقتصادية، التقنية والثقافية ما بين فرنسا والجزائر، هذه هي النتيجة التي ينبغي التوصل إليها"² تلکم. كانت وصايا الرئيس الجنرال ديغول للمفاوضين الفرنسيين في إيفيان في 19 فيفري 1962 على حد تعبير الوزير الفرنسي السابق للأشغال العمومية روبر بورون.

وبذلك فقد رفع الرئيس الفرنسي آخر عائق من أجل التحصل على اتفاقيات مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية بتخليه عن فكرة فصل الصحراء عن الجزائر، أما بالنسبة لما أصبح يطلق عليه اتفاقيات إيفيان فهي في

¹ Voir René Gallissot, Les accords d'evian « en conjoncture et en longue durée », Casbah éditions, 2011, p 11 – 20, et notamment le chapitre premier qui porte une intervention et témoignage de Mr Redha Malek intitulée « la place seconde des intérêts économiques ».

² Voir Inga Brandell, Les Rapports Franco-Algériens Depuis 1962, éditions l'Harmattan, Paris, 1981, p 23.

الحقيقة لا تمثل فعلا نص عقد دولي بالمفهوم المتعارف عليه، بالرغم من التبرير اللاحق للطابع الاتفاقي بالتسجيل الذي أفردت به لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وذلك لعدة أسباب يكفي كل واحد منها للتقرير ببطلان هذا النص كاتفاق دولي منتج لآثاره القانونية¹:

1- يتمثل النص في وثيقة تم إصدارها بصفة انفرادية من طرف التوثيق الفرنسي ونشرها فيما بعد في الجريدة الرسمية الفرنسية بحيث لا يحتوي النص على أي توقيع لا من طرف الحكومة الفرنسية ولا من طرف المفاوضين الجزائريين.

2- عدم توفر الصفة في أطراف الاتفاقيات التي تم إبرامها ما بين فرنسا بصفتها كدولة شخص من أشخاص القانون الدولي وجبهة التحرير الجزائرية من جهة ثانية إضافة إلى الحكومة المؤقتة في المنفى والتي لم تكن آنذاك تمثل إلا حركة تحررية غير معترف بها.

الفرع الثاني: إعلانات المبادئ ومبادئ التعاون.

يبدو مما سبق أن اتفاقيات أيفيان ليست بمثل ذلك الوضع سواء من حيث الطرح الذي أوردته لحل القضية الجزائرية أو الأحكام التي تضمنتها بغرض تفعيل التعاون المنشود وهذا ما يجعلنا نتطرق في هذا الجزء إلى مضمون هذه الإعلانات بالتحليل لفهم أكثر لمفهوم التعاون تحت هذه النصوص وأهم موضوعات التعاون كما جاءت في اتفاقيات أيفيان.

¹ René Mayer, *Algerie: mémoire déracinée " des accords sans aucune validité juridique"*, l'harmattan, Paris, 1999.

فبالنسبة لنص الاتفاقيات قد جاء ذكر التعاون الثنائي بين الدولتين في صلب الفصل الثالث من الإعلان العام الذي توج مفاوضات أيفيان بتقريره حلين للقضية الجزائرية عن طريق تقرير المصير، إلى جانب حل البقاء تحت السيادة الفرنسية، أما الحل الثاني فيتمثل في "حل الاستقلال والتعاون"¹، حيث ينص الفصل الثالث من الإعلان على ما يلي "في حالة إقرار حل الاستقلال والتعاون يلزم مضمون هذا الإعلان الجزائر" ويبدو من صياغة هذه المادة أن التعاون بين الدولتين لم يكن اختياريًا للجانب الجزائري فالاستقلال يلزم التعاون وعليه يجوز التساؤل حول مفهوم التعاون المقصود في هذا النص خاصة على المستوى الاقتصادي، فبالنسبة لمفهوم التعاون الفرنسي مع مستعمراتها السابقة بصفة عامة يرى البعض أنه عبارة عن مصطلح سرابي إنما يخفي في طياته حقيقة المساعدة الدولية وإنما تم تفضيل مصطلح التعاون لإضفاء تكافؤ وهمي في هذا النوع من العلاقات².

¹ حيث توجت مفاوضات أيفيان بإصدار وثيقة تتضمن التوافق حول المحاور الأساسية لشروط وضمانات تقرير المصير، التي تتضمن:- تنظيم وضمانات تقرير المصير - تنظيم السلطات العمومية في الجزائر أثناء الفترة الانتقالية - اتفاق وقف إطلاق النار - الإعلان المتعلق بالعفو العام.

كما تتضمن الاتفاقيات مجموعة من الإعلانات تتعلق بمختلف مجالات التعاون في حالة اختيار الشعب حل الاستقلال والتعاون: - إعلان الضمانات - الإعلان المبدئي المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي - الإعلان المبدئي حول التعاون من أجل استغلال الثروات الباطنية في الصحراء - الإعلان المبدئي حول التعاون الثقافي - الإعلان المبدئي حول التعاون التقني - الإعلان المبدئي والملحق الخاص به المتعلق بالمسائل العسكرية - الإعلان المبدئي المتعلق بحل النزاعات.

² Abdelhamid Derradji, La coopération culturelle Française dans l'ouest africain, thèse de doctorat soutenue a la faculté de droit et des sciences politiques, Ben Aknoun, en juin 1975.

في حقيقة الأمر هذا الرأي يؤدي إلى طرح التساؤل بأكثر حدة فهل تعبر اتفاقيات التعاون والشراكة من بعد على تسميات جوفاء لا تحتوي على لب، أو على الأقل لا يعبر مضمونها عن حقيقة التطلعات المعلقة عليها؟. وفي هذا الإطار ينص الإعلان المبدئي المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي بأن التعاون بين الجزائر وفرنسا في المجال الاقتصادي والمالي يتم عن طريق تعاقدية كما تحدد ديباجة هذا الإعلان المبادئ الأساسية المبني عليها هذا التعاون كالتالي: " تلتزم الجزائر في حال خيار الاستقلال بضمان المصالح الفرنسية والحقوق المكتسبة، في المقابل تلتزم فرنسا بمنح الجزائر مساعدتها التقنية والثقافية، هذه المساعدة تبرر بأهمية المصالح الفرنسية المتواجدة في الجزائر"¹

المطلب الثاني: واقع التعاون الجزائري الفرنسي.

لم يتم الانتقال من التعاون إلى مفهوم الشراكة بهذه السرعة والبساطة في حقيقة الأمر فحتى اتفاقيات التعاون اختلفت وتتنوعت خلال الفترة الممتدة من الستينات واستقلال الجزائر إلى غاية 2007 تاريخ التوقيع على أول صفقة شراكة جزائرية فرنسية، وعليه سنقوم بدراسة تطور علاقات التعاون الثنائي الجزائري الفرنسي إلى غاية سنة 2001 وإعلان الجزائر الأول حول الشراكة (الفرع الأول) ثم نتطرق إلى مجال مميز من مجالات التعاون ألا وهو التعاون في المجال البترولي (الفرع الثاني).

¹ من جهة أخرى يبدوا غريبا بعض الشيء أن يجد محرر النص نفسه مضطرا لتبرير المساعدة المقدمة من فرنسا للجزائر بأهمية المصالح الموجودة لهذه الأخيرة.

الفرع الأول: تطور التعاون "الانقطاع والمصالحة".

في حقيقة الأمر هذا العنوان يفتقد إلى الدقة لأن تاريخ الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية لم يمر يوما بحالة انقطاع ما، وحتى وإن كان تاريخ العلاقات بين الدولتين مجرد حالة متتابعة من الأزمات فإن هذه دائما ما كانت تجد حلا لها وذلك لوجود روابط قوية جدا تربط الشعبين بصفة لا مثيل لها في العلاقات الدولية، فلأجل ذلك يذهب البعض إلى وصف العلاقات الجزائرية الفرنسية بعلاقات مصالحة مستمرة¹. ويعود التواصل الدائم للعلاقات وعدم انقطاعها إلى سياسة الجانب الفرنسي، فالنظرية الفرنسية في هذا المجال كانت تدور حول ضرورة تعويض فقد السيطرة على الجزائر بإنشاء علاقات شراكة وتعاون مثالية فكما يقول ويليام زارتمان " إذا فشل التعاون، كل القضية الجزائرية ستنتهي بخسارة كبرى، بينما سيعطي نجاح التعاون نموذج جديدا لعلاقات ما بعد الاستعمار ويمحي النظرة السلبية التي تركتها السياسة الجزائرية للجمهورية السابقة "كما يرى نيكول جيرموا " أنه عبارة عن تأنيب ضمير غير معطن والتزام أخلاقي" شعرت به السلطات الفرنسية².

بالنسبة لتاريخ الاتفاقيات بين الدولتين في هذه الفترة فقد شهدت إبرام عدة اتفاقيات تعاون تتدرج تحت المبادئ العامة التي أوردتها إعلانات اتفاقيات أيفيان في 19 مارس 1962، كانت أولها المتعلقة بالتنظيم التقني لاستغلال الباطن الصحراوي الموقعة في 28 أوت 1962، كما شهدت الفترة ما بين 1962 و 1970 إمضاء حوالي 11 اتفاقية تنظم موضوع التعاون بين الدولتين في، بينما شهدت الفترة الممتدة بين 1970 و 1980 تراجعا ملحوظ

¹ Jean François Daguzan, Les rapports franco-algériens, 1962-1992. Réconciliation ou conciliation permanente ? In: Politique étrangère N°4, France, 1993, pp 1.

² Op-cit, p 2.

لوتيرة اتفاقيات التعاون، فلا نشهد إلا انجاز 5 اتفاقيات في هذه المرحلة تدور جلها حول تحيين مستحقات المتعاملين الفرنسيين في الجزائر في إطار التعاون.

خلال مرحلة الثمانينات بدأت العلاقات الاتفاقية بين الدولتين تشهد دفعة نوعية سواء من حيث تجديد التعهد في بعض الاتفاقيات ، أو حتى إبرام اتفاقيات جديدة مثل تلك الموقعة في 11 مارس 1986 المتعلقة بالتعاون الثقافي والعلمي والتقني¹، إذ تعبر الأخيرة عن جيل جديد من اتفاقيات التعاون بين البلدين حيث تمنح دورا أكثر فعالية للجانب الجزائري في عملية التعاون من خلال بعض القواعد التي حددتها المادة 8 من الاتفاقية بإنشائها لجنة مختلطة للتعاون يتم تعيين أعضائها بصفة ثنائية من الطرفين، تقوم هذه اللجنة حسب المادة 9 من نفس الاتفاقية بتقييم وإدارة التعاون الثنائي الطرفين.

من الناحية الاقتصادية تم إنشاء الاتفاقية الثنائية حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار بين البلدين بتاريخ 13 فيفري 1993²، وقد

¹ أنظر القانون رقم 87-12 المؤرخ في 12 مايو 1987، يتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون الثقافي والمالي والتقني بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الفرنسية، الموقع عليها في مدينة باريس بتاريخ 11-مارس-1986، ج ر رقم 21 لسنة 1987، ص 794.

² أنظر المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 2 يناير 1994، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين، فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلق بهما، الموقعين بمدينة الجزائر بتاريخ 13 فبراير 1993، ج ر رقم 01 لسنة 1993، ص 4.

استمر هذا التقارب إلى غاية إعلان الجزائر في 2 مارس 2003 الذي أسس لأول مرة مفهوم جديد في العلاقات بين البلدين وهو مفهوم "الشراكة".

الفرع الثاني: التعاون في المجال البترولي.

ندرس فيما يلي التعاون في مجال المحروقات بصفته حجر الزاوية الذي بنيت العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية عليه، ويقسم هذا المجال تاريخيا إلى مرحلتين المرحلة التعاقدية بين الدولتين أين كان يفصل في كل المسائل بموجب اتفاقات ثنائية وهذا إلى غاية سنة 1965 فلطالما كان الاهتمام الفرنسي بثروات الباطن الصحراوي الجزائري جليا، وقد حاول الجانب الفرنسي استبعاد الصحراء من مجال مفاوضات الاستقلال ليس لشيء إلا لهذا الغرض وعليه كانت محاولة الاستحواذ على امتيازات في هذا المجال ابتداء من 1962 وهو ما يتضح من أحكام الاتفاق البترولي الأول أو ما سمي الاتفاقية من أجل تنفيذ الفقرة 8 من الفصل الأول لإعلان المبادئ المتعلقة بترقية ثروات الباطن الصحراوي، يضاف إليه الاتفاقية المتعلقة بالتنظيم التقني لترقية ثروات الباطن الصحراوي والاتفاق المتعلق بالقانون البترولي¹ التي تم التوقيع عليها في 29 أوت 1962.

¹ تم بموجب هذا الاتفاق الاحتفاظ على نص القانون البترولي مع الاكتفاء بالتعويض حرفيا لتسمية السلطة الفرنسية بالسلطة الجزائرية وهو الصادر إبان الاحتلال الفرنسي في نوفمبر 1958 والذي يشتمل على ثلاثة أوامر تم تكميلهما بمرسومين تنفيذيين وتحدد هذه النصوص الشروط الجبائية والقانونية للبحث، الاستغلال ونقل المحروقات والغاز، ويحدد القانون البترولي إمكانية شركة ما الحصول على ترخيص PERMIS H للتنقيب مقابل ضمان حد معين من الاستثمار كما يمنح الترخيص في حال النجاح في عملية التنقيب بغرض الاستغلال والنقل وتحتفظ السلطة الفرنسية من جهة أخرى بحق الرقابة على كل

بالنسبة للاتفاق الثاني في المجال البترولي² الموقع في سنة 1965 فمن مميزاته هو أنه كان يسمح ببروز صناعة جزائرية للمحروقات³ وبالتالي نقطة الانطلاق الفعلي لما يسمى التعاون الجزائري الفرنسي، وقد جاء في ديباجة الاتفاق أنه يهدف إلى تحديد لمفهوم جديد لاستغلال المحروقات⁴ وهذا في إطار السيادة الإقليمية للجزائر ومع احترام التبادل المتكافئ بين البلدين مع الأخذ بعين الاعتبار التطور الاقتصادي للجزائر وعلى ذلك جاءت تسمية الاتفاق بـ " الاتفاق المتعلق بالمسائل التي تعنى بالمحروقات، والتنمية الاقتصادية للجزائر".

في مرحلة أخرى وبسبب الاختلاف بين الطرفين بمناسبة طلب الجزائر مراجعة ثمن الغاز الطبيعي بربطه بثمان البترول والذي قابله الطرف الفرنسي بالرفض القطعي، لم يتم التوقيع على أي اتفاق بين البلدين في مجال المحروقات بل وشهدت العشرية ما بين سنوات السبعينات والثمانينات من

العمليات الجارية في الأقاليم المرخص بها، كل هذه الصلاحيات سيضمن الجانب الفرنسي مواصلة التمتع بها عن طريق هيمنته على مؤسسة الهيئة الصحراوية OS.

¹ Il s'agit du même ensemble de textes publiés en septembre 1962 comportant les premiers protocoles, conventions et accords de coopération entre l'Algérie et la France, Décret n° 62-515, du 7 septembre 1962, portant publication des protocoles, conventions et accords signés le 28 août 1962, et le 7 septembre 1962, entre l'exécutif provisoire algérien et le gouvernement français, Jo n°14 de l'année 1962, p 184.

² Ordonnance n° 65-287 du 18 novembre 1965, portant ratification de l'accord d'Alger entre la république algérienne démocratique et populaire et la république française concernant le règlement des questions touchant les hydrocarbures et le développement industriel de l'Algérie, signé à Alger le 29 juillet 1965, Jo n° 95 de l'année 1965, p 980.

³ Hocine Malti, histoire secrète du pétrole Algérien, la découverte, Paris 2010, p 62.

⁴ Voir l'accord du 29 juillet 1965 conclu entre la république algérienne démocratique et populaire et la république française, concernant le règlement des questions touchant les hydrocarbures et le développement industriel de l'Algérie, publié le 30 novembre 1965, Jo n° 98 de l'année 1965.

القرن الفارط تراجع ملحوظ في العلاقات الثنائية¹، إذ أصبح التعامل بين الطرفين مقصورا على المؤسسات الوطنية التي تعمل في الميدان كمتعاملين في مجال المحروقات، مما ذهب بالبعض إلى القول بأن نهاية المرحلة التعاقدية في العلاقات الثنائية هو في الحقيقة نهاية للتعاون الثنائي الجزائري الفرنسي، غير أن جيلا جديد من الاتفاقيات تدعى اتفاقيات الشراكة جاءت ابتداء من سنة 2007 لتعطي نفسا جديدا للعلاقات الثنائية للبلدين.

المبحث الثاني: الشراكة الاستثنائية، الشراكة الاقتصادية المنتجة، جيل جديد من الاتفاقيات.

يتعلق الأمر بطبيعة الحال بمرحلة الشراكة التي انطلقت ابتداء من إعلان الجزائر الأول الذي أرسى هذا النوع الجديد من الاتفاقيات والتي تم تجسيدها بموجب اتفاقية 2007، والتي يطلق عليها بناء على مختلف الوثائق المنظمة لها بالشراكة الاستثنائية إلى إعلان الجزائر الثاني لسنة 2012 ومفهومه الجديد للشراكة الاقتصادية المنتجة، وعليه نتطرق فيما يلي إلى كل هذه المفاهيم المختلفة للشراكة (المطلب الأول) لنصل إلى الأسس والمبادئ التي يعتمد عليها هذا الجيل الجديد من اتفاقيات التعاون الثنائي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: بين اتفاقيات الشراكة الاستثنائية والشراكة الاقتصادية المنتجة.

لقد أفضت جهود التقارب المبذولة ابتداء من سنة 2000 إلى إصدار إعلان الجزائر الأول الموقع في 2 مارس 2003، والذي كرس لأول مرة مفهوم "الشراكة"، كوصف للعلاقات الثنائية المزمع إعادة بنائها من جديد بين

¹ Inga Brandell, op-cit, p 51.

comme objectif et finalité: l'instauration de rapports "الدولتين" privelegiés et de partenariat d'exemption¹. وتكون بذلك تجسيد للمفهوم الجديد في العلاقات الثنائية وحتى العلاقات المتعددة الأطراف في المجال الدولي. فبعد خمسة سنوات من التوقيع على اتفاقية الشراكة الاستثنائية، تم التوقيع مؤخرا على اتفاقية شراكة جديدة يصاحبها سبعة اتفاقيات مرفقة، وعليه سنتطرق لكلا المرحلتين بدراسة إعلان الجزائر الأول والثاني (الفرع الأول) ثم نحاول بعد ذلك تحديد هذا المفهوم الجديد للتعاون (الفرع الثاني).

الفرع الأول: اتفاقيات الشراكة، والتعاون بمفهوم جديد.

بالرغم من التغيير الحاصل في النظرية العامة للتعاون من أجل التنمية والتي أصبحت تركز على أسس جديدة للتعاون على غرار التآزر والتضامن الدولي كما نجده في بعض الكتابات²، فما يعاب على هذا النهج هو أن فكرة الشراكة في حد ذاتها تبدو كهبة من الدول المانحة وليست نتاج حوار مشترك بين طرفي المعادلة، بينما تم بمناسبة إعلان الجزائر تقرير الشراكة كوصف للعلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية وجاء هذا الإعلان خلال فترة شهدت تبادلات كبيرة جدا من حيث المجال التجاري للعلاقات الثنائية إذ اعتبرت فرنسا سنة 2000 أول متعامل وممון للاقتصاد الجزائري بنسبة 22.40 بالمائة من حجم التبادل بقيمة 2.061 مليار دولار بعيدا قبل الولايات المتحدة التي بلغ التعامل معها في نفس السنة 11.46 بالمائة، تليها إيطاليا بنسبة 9.7 بالمائة وألمانيا بـ 7.03 بالمائة وإسبانيا بـ 6.74 بالمائة³. وشرع في

¹ Préambule de la première déclaration d'Alger du 2 mars 2003, p 1.

² Aaron Mundaya Baheta, La coopération nord-sud, l'éthique de la solidarité comme alternative, l'Harmattan, Paris, 2005, notamment la page 54 et suite.

³ François Pargny, Relations bilatérales "Paris reste l'allié traditionnel d'Alger", Revue Le MOCI, n° 1495, 24 mai 2001, France, p 159.

تطبيق فحوى هذا الإعلان ابتداء من سنة 2007 مع إبرام أول اتفاقية عامة للشراكة الجزائرية الفرنسية مرفقة بالوثيقة الإطار للشراكة الجزائرية الفرنسية والبروتوكول المالي المتعلق بها.

في سنة 2012 وبمجرد وصول اليسار للسلطة في فرنسا دخلت العلاقات الثنائية للبلدين في ديناميكية جديدة بصورة خاصة مفادها بناء شراكة أقوى وأكثر فعالية، وهذا ما نتوج بإصدار إعلان الجزائر الثاني في 19 ديسمبر 2012¹، أتبع بالتوقيع على 8 اتفاقيات ثنائية ويظهر أن اتفاقية الشراكة لسنة 2012 ليست إلا إعادة صياغة لنفس المواضيع التي تضمنتها نظيرتها لسنة 2007، هذا ما يؤكد أولا نص إعلان الجزائر الثاني لسنة 2012 وكذلك الإعلان المزدوج الصادر عن اللجنة الوزارية المشتركة العالية المستوى بين الجزائر وفرنسا المجتمعة في الجزائر في 16 و 17 من ديسمبر لسنة 2013² بصفتها الهيئة المخولة بمتابعة وتحقيق أهداف اتفاقية الشراكة لسنة 2012 اذ تتضمن هذا الأخير مجمل ما تم التوصل إليه في مجال اتفاقية الشراكة ومختلف الميادين المتعلقة بها وتظهر لنا الوثيقة هذه المجالات: - الحوار السياسي عالي المستوى، البعد البشري، العلاقة في المسائل الثقافية، التربية والتعليم العالي، الشراكة الاقتصادية والتكنولوجية، المسائل الجهوية والدولية،

¹ "Les deux parties ont décidé de développer un partenariat exemplaire et ambitieux fondé sur l'égalité, le respect mutuelle et l'équilibre des intérêts et la solidarité, ce partenariat stratégique devra inclure toutes les dimensions de notre relation et aura vocation à se développer rapidement dans tous les domaines", Préambule de la deuxième déclaration d'Alger sur l'amitié et la coopération entre la France et l'Algérie du 19 décembre 2012, p 2.

² Voir la déclaration conjointe émise lors de la première cession du comité intergouvernemental de haut niveau le 16 et 17 décembre 2013.

الفرع الثاني: مضمون الشراكة، مجالات التعاون.

بعد الإطلاع على مختلف النصوص المنظمة للشراكة، ونخص بالذكر إعلاني الجزائر الأول والثاني وكذلك اتفاقية الشراكة لسنة 2007 مع كل الوثائق التي تشتمل عليها والتي تعد جزء لا يتجزأ من الاتفاقية، اتضح أن هذا المفهوم وإن كان ينظم العلاقات الثنائية بين البلدين بحيث يسعى إلى إعطائها انطلاقة جديدة متميزة عن كافة ما سبق إلا أنه لا يخرج عن مفهوم التعاون من أجل التنمية الذي أرست أسسه النصوص والمواثيق الدولية التي تم استعراضها، فمع بداية انفراج الأزمة الجزائرية و بعد قدوم الرئيس بوتفليقة، تم إعادة نظر من الجانب الفرنسي للقواعد التي تحكم العلاقات مع الجزائر وهذا تحت حتميات ثلاث:

-إعادة التوازن للعلاقات بالنسبة لباقي الشركاء الأوروبيين احتراماً لنهج برشلونة الذي وضع الأسس للشراكة الأورومغاربية.

-استدراك ما تم تفويته إبان سنوات الأزمة الجزائرية ومواقف الطرف الفرنسي المترددة منها.

-محاولة الدخول في إستراتيجية جديدة للعلاقات الثنائية بالموازاة مع طابع العولمة الجديدة التي أضفت خصوصيتها على العلاقات الدولية¹.

وتطبيقاً لذلك تم بتاريخ 4 ديسمبر 2008 التصديق على أول اتفاقية شراكة بين الدولتين حيث تنص اتفاقية الشراكة 2007 في ديباجتها على أنها جاءت من أجل منح محتوى عملياتي وعملي لمفهوم الشراكة الاستثنائية المنصوص عليه في إعلان الجزائر 2003، كما تنص هذه الاتفاقية في

¹ Jean François Daguzan, Les relations franco-algériennes, ou la poursuite des amicales incompréhensions, p 445 et 446.

مادتها الأولى على إمكانية توضيح مختلف ميادين الشراكة التي تكون موضوع اتفاقات خاصة وهي:

-تدعيم الحوار السياسي في إطار رؤيا جديدة للعلاقات الثنائية: ويقصد بهذا الحوار توحيد المواقف تجاه مختلف القضايا الدولية لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء اتحاد المغرب العربي أو تلك المتعلقة بنهج برشلونة حول الشراكة الأوروبية متوسطة وكذلك التعاون على المستوى الإفريقي على مستوى النيباد.

-الشراكة الاقتصادية : حيث نص الإعلان على مختلف الوسائل التي يمكن تفعيلها من أجل إنشاء شراكة تفضيلية ذات نفع متبادل وهي تتلخص أساسا في تشجيع الاستثمارات الفرنسية في الجزائر، دعم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتحريك وسائل التمويل الدولية في هذا الشأن وكذلك الأمر بالنسبة لنقل التكنولوجيا خاصة في مجالات الطاقة، المياه، النقل، الإسكان والتعمير، التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

-تجديد التعاون الثقافي التقني والعلمي: في هذا المجال أزمع الطرفان على إنشاء اتفاقية إطار تهتم بالجوانب المذكورة كما نوه الإعلان بالمشاريع المنجزة لاسيما المجلس الأعلى الجزائري الفرنسي للتعاون الجامعي ولمجال البحث والمدرسة الجزائرية العليا للأعمال.

التعاون في المجال البشري وتنقل الأشخاص: ويهتم هذا الشق من الشراكة بوضعية الجالية الجزائرية المستقرة في فرنسا وحرية تنقل الأفراد بين البلدين وفي الأخير يركز الإعلان على إنشاء معاهدة شاملة أين سيتم تكريس كل المبادئ السابقة والشراكة الاستثنائية بين الدولتين وهو الجزء الذي تم في سنة 2007.

كما لم يخرج إعلان الجزائر الثاني عن المحاور الأساسية التي تضمنها سابقه والتي تتخلص في مجالات التعاون الكلاسيكية من الحوار السياسي، التعاون الاقتصادي والثقافي، إضافة إلى نطاقات جديدة للتعاون كمجال البعد البشري في العلاقات، مما يتبين أن المقصود من الشراكة في ظل الإعلانين تمديد البناء على أرضية التعاون السابق واستغلال ما هو ايجابي في هذه الأخيرة.

المطلب الثاني: تنظيم الشراكة، الأسس والمبادئ.

تعتبر اتفاقية الشراكة لسنة 2007 إضافة إلى وثيقتها الإطار للشراكة، الآلية القانونية التي اعتمدها الطرفين بغرض تنظيم الشراكة التي تم إقرارها من قبل بموجب إعلان الجزائر، وقد اتخذت الاتفاقية بدورها من اتفاقية التعاون في المجال الثقافي والعلمي والتقني المؤرخ في الحادي عشر من مارس 1986 والتي اعتبرت أساسا وأرضية لبناء الشراكة. وعليه يمكن الوقوف على التنظيم القانوني للشراكة بدراسة محتوى اتفاقية الشراكة (الفرع الأول) والوثيقة الإطار للشراكة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: اتفاقية الشراكة لسنة 2007.

اعتمدت اتفاقية الشراكة على اتفاقية التعاون الثقافي العلمي التقني أرضية لبناء الشراكة، إذ كانت مصدرا ماديا للعديد من النصوص الأخرى من بينها ثلاثة ملاحق خاصة. وتتكون الاتفاقية من بابين الأول مخصص لتحديد المفاهيم الأساسية للشراكة وهو المتعلق بنطاق التطبيق أين يعيد تحديد مجالات التعاون بمفهوم الاتفاقية وتعمل اتفاقية الشراكة في هذا الإطار على إعادة رسم لمجالات التعاون التي حددت أبعادها بموجب اتفاقيات أيفيان الشهيرة، في هذا المجال يذهب البعض إلى أن العلاقات الجزائرية الفرنسية

يجب أن تتسم بالبراغماتية اللازمة وأن تعتمد على فكرة المصالح بدلا من فكرة العاطفة في التعامل الثنائي وفي هذا الإطار يذهب الأستاذ مجيد بن شيخ في بعض كتاباته التي سبقت التوقيع على اتفاقية الشراكة الأولى إلى ضرورة الابتعاد قدر الإمكان عن هذا الطرح العاطفي لبلوغ علاقات طبيعية بين البلدين و بالتالي دفع هذه العلاقات إلى أحسن ما يمكن أن تكون عليه¹.

وقد نصت المادة 1 من اتفاقية الشراكة على أن هذه الأخيرة تشمل المجالات المذكورة في المواد من 1 إلى 6 من اتفاقية 1986 والتي يمكن تلخيصها بصفة عامة في المجال العلمي والتكنولوجي التربوي كذلك الثقافي كما يتبين من استقراء المواد المذكورة أن هذه المجالات تشمل على ما يلي:

- مجال البحث العلمي تكوين الباحثين، التحكم في التقنيات تثمين القدرة الإنتاجية، البحث المشترك في مجال بيداغوجية التعليم في كافة مراحله، التعاون بين الجامعات وفي مجال التعليم العالي، التعاون في مجال الكتاب، الإذاعة والتلفزيون، السينما، التوثيق الثقافي لاسيما في مجال حفظ المتاحف،

إضافة إلى هذه الميادين اشتملت اتفاقية الشراكة على ميادين تعاون جديدة تضمنها الباب الأول منها "نطاق وكيفية التطبيق" حيث تم تقسيمها إلى مجالات ثلاثة: - التعاون التربوي والجامعي والثقافي والعلمي والتقني - التعاون المؤسساتي والإداري - التعاون اللامركزي وحركية الكفاءات.

بينما يبدو جليا أن الجديد الذي أتت به الشراكة بمراحلتيها من خلال تنظيم وإجراءات التعاون الواردة في الباب الثاني من الاتفاقية ، وتحديدتها في

¹ Voir Madjid Benchikh, les relations Algero-françaises, "essai de lecture", droit international et coopération internationale ", France Europe Editions livres, 2007.

المواد 18 و19 للوسائل الكفيلة بتنفيذ كل برامج الوثيقة الإطار، حيث يمكن تعدادها كما يلي:

المادة 18 "يمكن انجاز نشاطات ومشاريع وبرامج التعاون على الأشكال التالية: - دعم التكوين ونقل الكفاءات والمهارات - الدراسات والخبرات: التشخيص، الجدوى والتقييم - دعم التحكم في الانجاز والتسيير - توفير خبراء مقيمين - التبادلات التوأمة والشراكات.

وبواسطة ما يلي:

- المنح والبعثات والدعوات - المساهمات المالية العمومية أو الخاصة.

يتبين إذا أن هذه الأخيرة تحدد لنا وبدقة ما هي وسائل التعاون في إطار اتفاقيات الشراكة والتي تظهر كتقنيات تدمج فيها مهارات الطرفين من أجل بلوغ هدف واحد، كما يمكن تقسيم وسائل التعاون في المادة 19 من اتفاقية الشراكة إلى نوعين وسائل مادية تقنية وهي تلك المتضمنة في النقاط 1 إلى 4 من الفقرة الثانية من المادة ووسائل مالية وتضمنها من جهتها النقاط 5-6 من نفس الفقرة.

الفرع الثاني: الوثيقة الإطار للشراكة.

تعتمد اتفاقية الشراكة لسنة 2007 على آلية جديدة لضمان تنفيذ أحكام الشراكة إذ تنص في بابها الثاني "تنظيم وإجراءات التعاون الثنائي"، على القيام بإعداد وثيقة إطار للشراكة تهدف إلى تحديد التوجهات الكبرى والمواضيع الأولوية للتعاون وتسمح هذه الأخيرة أيضا برؤية أفضل لنشاطات التعاون مع توخي إضفاء قيمة مضافة في القطاعات المحدد بصفة مشتركة كما تحدد طبقا للوثيقة الإطار وبصفة مشتركة بين البلدين كيميائيات الإشراف

والتنفيذ، الرزنامة والوسائل البشرية والمادية الواجبة ومخطط التمويل. يتبين إذا أن الوثيقة الإطار للشراكة هي أهم ما جاء به مفهوم الشراكة من الناحية التقنية لضمان تنفيذ التعاون الثنائي بصفتها كشباك وحيد يتضمن كل الأهداف المراد تحقيقها في مختلف مجالات الشراكة بالإضافة إلى تنظيم كل الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، كما نظمت في كل مجال النشاطات المقترحة على مستوى مجالات التعاون مع التحديد الدقيق للمساهمات السابقة والمقررة مستقبلا لكل طرف، وتتلخص هذه الأولويات في ثلاثة محاور هي:

- دعم تعزيز رأس المال البشري: ويتعلق هذا المحور أساسا بالتعاون في المجال التربوي الإستشفائي ومجال تكوين الإطارات مع ضمان مكانة خاصة لتعزيز تعليم اللغة الفرنسية في الجزائر.

- دعم التنمية الاقتصادية والمستدامة وقطاع الإنتاج: يعمل الطرفان بناء على هذه الأولوية على خلق مناخ ملائم للأعمال والاقتصاد بين الجزائر وفرنسا بتسهيل حركية الكفاءات، تطوير قطاع الإنتاج من دون إهمال الاهتمام البيئي والتنمية المستدامة للموارد.

خاتمة:

في ختام البحث يمكن القول بأن الشراكة المقصودة بواقع العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية تمثل في الحقيقة جيلا جديد من اتفاقيات التعاون من أجل التنمية التي تتم دراستها عادة من ضمن مواضيع القانون الدولي حيث ظهرت هذه التسمية في الكتابات المتعلقة بالعلاقات الدولية ابتداء من

سنوات التسعينات من القرن الفارط بينما يختلف تعريف هذا المفهوم مع كل باحث وفي كل كتاب.

على كل وبغرض الوصول إلى تعريف لمفهوم الشراكة باعتماد تجربة علاقات التعاون الجزائرية الفرنسية كمثال تطرقنا بالبحث في مجمل النصوص الاتفاقية المبرمة بين الطرفين طيلة فترات التعاون والشراكة التي جمعت البلدين، وعليه يتضح أن اتفاقيات الشراكة هي عبارة عن اتفاقيات تجمع بين دولتين أو أكثر تشمل جميع المجالات التي تقبل تنسيق الأطراف فيها من أجل بلوغ الأهداف المحددة سلفا باستعمال الوسائل المعدة لذلك في ذات الاتفاقية. ومنه يتضح إذا أن الشراكة كمفهوم يعبر بالضرورة عن نظرة جديدة لعلاقات التعاون الثنائية بدمج المصالح والأهداف بينما يتحقق هذا الأخير فعليا بناء على اتفاقيات شاملة من جيل جديد بين الطرفين.

من جهة ثانية يبقى هذا التصنيف مجرد حقائق نظرية ينبغي تجسيدها في واقع العلاقات التي تجمع الطرفين حتى لا تصبح الشراكة مجرد تسمية جوفاء تخفي واقع علاقات المساعدة غير المتكافئة التي لطالما ميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية.